الا ولى الحرة لو عرضت محرومة اذا خللت بنفسها اى صارت حلالا لامر صاحبه
على المشهور بسبب عن انس قال سئل النبى صلى الله عليه وسلم التخليل الخمر حلالا
قال لا وروى البيهقى عن عمر انه خطب فقال لا يحل حل من خمر افسدت
حتى تصير الله افتاها ولو الى الشمس مرعى تخالطه خلفتها وامتدت
بنفسها اى حللت وبيدا افتادها بفتح الباء اى يجعلها حلالا بالاعلاج
ادمى وحتى حكم بطهارتها حكم بطهارة دنها سعيا لها للضرورة والا لم
يوجد حل طاهر من خمر وان علت الخمر فارتفعت الى رأس الدن بالضرورة فان
الى استفل وحللت حكم بطهارة ما ان تفعت اليه من الدن للضرورة فان
البغوى فى فتاويه انما يطهر الدن اذا كان مرورة
وكذا الخمر اذا نقصا لها التخليل او نقلت مرطبا الى شمس او غلبة او فرغ
راس الدن اسيحا الا للحموضة فانها تطهر لان العلة الحالى عن العين كالزوج
بناء على ان علة نجاستها شدتها كما سيأتى لا تحريم التخليل
الدالة عليه الآثار والحكم السابقان اما اذا حللت بمصاحبه عين طرحت
فيها اوقعت فيها بنفسها حال الخمرية او فيها وان لم يوجد فى التخليل
كحصاة ونحوها لنجاستها بعد تحللها بالعين التى بعضت نجاستها وكما طهرت
بحلاف الدن قال البغوى ولو نقلت الى اجر علت طهرت بالتخلل بحلاف ما لو اجر
منه بعضه عصير وبعضه خمر يحل الا ظهر ومفهوم كلامهم انها تطهر بالتخلل
اذا زعت العين منها قبله وهو كذلك الا ان تكون العين المروعة بحيث يعلم
منه انها لا تطهر بناء على ان العين بقبل التنجيس وهو الاوجه ونصوص
بخرج النبيذ كالمتخذ من التمر والزبيب فانه كما سبق خمر اصبعه عند الاكثرين فانا
كما قاله السبكى فى الاشربة وقد خرج العاصى الواحد فيما لو غصب الرهن بان
البيذ كالا تطهر بالتخلل لنجاسة المتخذ له الاشتداد فينجسه بعد انعلاله حتما
واقره عليه فى المطلب لكن توجد كلام البغوى انه يطهر لان الامام ضرورته
فانه لو لم يعالج عصير العنب حاله عصره لم يصر للخلاف لان الخامر
ضرورته السكر ومراده بعصير العنب العنب الذى اعصر فانه ينقر بينه
وبين حاله عصره اذ نحاج فى اسعضاء عصره الى طلب فتاء عليه للخراج فما
بينهما لعدم ضرورته وبما افاده كلام البغوى من الطهارة لو اصار
الشيلى وعين وهو الاوجه وبه افتيت بل هو الذى جرى عليه السبكى
وعبر فى التنبيه حبس جرة نبيذ بصحبة المسلم فى حال التمر والزبيب

ولو لم المصنف عفت ما لعين المجمعة او المتعلم الناسد الخلط الذى لتحش بالموت نظير طاهرة
وباطنه بالدباغ وبعد شروع العصلات كالدهن والبيض تحرقه طاهرة او تحش كقرض او زنظير
تحب لو بيع الجلد فيها لم يجد اليه الذى كم سلم اذا دبغ الاهاب فقد طهر وخبرا بى داود
وعبر بالسادحش ان عليه الصلاة والسلام قال فى شاة ميتة لعاحد بر اهابها فقالوا انها ميتة
فقال انما حرم اكلها والعرض وزد وا ايضا باستنا دحسن امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
نستمتع بجلود الميتة اذا دبغت وخرج بالجلد الشعر فلا يطهر لعدم تاثره بالدبغ قال البوى
ويعفى عن قليله اما جلد الكلب والخنزير وفرعهما فلا يطهر بالدبغ لان شعب نجاسة الميتة
تخصهما للمعنوية والحوه الدبغ فى دفعها فاذا لم تقبل الطهارة فالدبغ اولى وخرج بالجلد
تحمير وبلحمه وشحمه ونحوها فانها لا تطهر وافهم كلامه انه لا يجب الماء فى اثنا الدبغ
وهو الاصح لانه احالة كالتخليل لا ازالة ولهذا جاز بالنجس المحض لدرك واما حبر تطهر هما
الماء والعرض محمول على الندب او الطهارة المخلفة اذ يجب غسله بعد دبغه لتنجيسه
بالدبغ العفن او المتنجس بلافائه والتعبير بالدبغ حرى على الغالب فانه لو وضع الجلد
فى مدلعة فاندبغ طهر فحصول العرض اذ العمل لتحش نواجب وعلم من الافتصار على هذين
الشيئين ان غيرهما من تحش العين لا تطهر وهو كذلك حتى لو صار الخمر خلا او وقع
فى مملحة اورماد ودخانا ما لمات لم تطهر بناء على ان النجاسة اذا تعدت اعواضها
لا تعود عن الحكم الذى كانت عليه عملا بالاستصحاب ولا تطهر بالذبح الذى والمسك
والمسك لان اصلها لا تحكم عليه بالنجاسة ما دام فى الحوف ما لم تنفصل نجاسة ولو
الباطن ان يذبح بذبح الخمر للورن [illegible]
لما اسهى الكلام على تحش العين وكر المتنجس وهو على ثلاثة اقسام ما تجاسته معلومة
او موسوسة او محتفة فالمتجاسة المعلومة تحاسة الكلب والخنزير وفرع احدهما فتجب
عشلها سبع مرات احداهن بالتراب المخلوط بالماء الطهور اما اذا كر اذا ولغ
فيه الكلب ان تغسله سبع مرات اولاهن بالتراب وفى رواية صحيحة للدارقطنى اولاهن
او اخرهن بالتراب وفى اخرى لمسلم وعمرو فى الثامنة بالتراب والمراد بالتراب
ممروج بالماء كما فى رواية ابى داود لما بعد بالتراب وهى معارضة لرواية اولاهن
فى محل التراب وبينا قطان فى بعض بجله وبكفى توجرحه فى واحد والتسع كما فى
رواية الدارقطنى احداهن بالصابون ولكنه سن فى غير الخنزير والاولى اولى ويستغنى
عن قيد ما نصيبه شئ مرا لغسلات وعلم من الكلب الخنزير وفرعهما وقد اشار اليه
المصنف بقوله ومثل الكلب وبقوله وعبر كبوله وعرقه ولو حوى الماء الكثير
على المتحش بذلك سبع غرفات او محرك سبعا فى ما لكثير كما يطهر كما قاله البغوى
وعبر وا بمفهم كلام المصنف ان التسع كافية لذلك ولو اصابه تحش احر وانه لا
يكفى دلك التراب على المحل ولا رشه بغير ما ان رشه بما لم يعد مرشه بذلك ولا يروح
عين التراب وانه لا تتوزر ده العسلة مقام التراب وهو كذلك ولا يكفى روح تراب عرطاهر

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)